قادة (التعاون) اختتموا أعمال قمتهم الرابعة والعشرين في الكويت

القمة الخليجية تدعو إلى استكمال الاجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة والتأكيد على المساواة الكاملة في معاملة مواطني دول التعاون

إقرار اتفاقية مكافحة الإرهاب واعتماد دراسة تطوير مناهج التعليم

إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط الدول الخليجية

الكويت - محمد الغنيم، سعد العجمي:

■ اختتم قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أعمال القمة الـ (٢٤) ظهر أمس بجلسة مغلقة تلاها جلسة أعلن فيها البيان الختامي للقمة وفيما يلي نص البيان الختامي لأعمال الدورة الـ (٢٤) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى دورته الرابعة والعشرين، في مدينة الكويت - بدولة الكويت، يومي الأحد والاثنين ٢٧ - ٢٨ شوال ١٤٢٤هـ الموافق ٢١ - ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣م، برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة - ملك مملكة البحرين، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد - نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عُمان، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر.

وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عبر المجلس عن تهانيه وتمنياته الخالصة بنجاح العملية الجراحية التي اجريت مؤخرا لحضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية وعودته إلى ارض الوطن سالما معافي ومواصلة عطائه لشعب دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة والمساهمة في تعزيز مسيرة التعاون المباركة مع اخوانه قادة دول المجلس.

واعرب اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن تقديرهم لأخيهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر لادارته للدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحكمة واقتدار ودوره الفعال في التوصل إلى قرارات ايجابية في تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية اثناء ترؤس سموه منظمة المؤتمر الإسلامي.

واستعرض المجلس ما تحقق من انجازات في مسيرة التعاون المشترك منذ الدورة الماضية للمجلس الأعلى في كافة المجالات واجرى تقييما شاملا لمستجدات القضايا السياسية والأمنية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية في ضوء احداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم.

وحرصا من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة السلام والتعاون المشترك في مختلف المجالات استعرض المجلس الأعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري.

وفي المجال الاقتصادي بحث المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون وأجرى تقييما لما انجز من خطوات من خلال ما رفع اليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة.

واطلع المجلس على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه والعمل به من بداية ٢٠٠٣ ميلادي وما تم اتخاذه في اطار المجلس من اجراءات لتذليل ما اعترضته من صعوبات.. واكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وازالة أي معوقات تحد من ذلك ولهذا الغرض وافق المجلس الأعلى على اقامة مركز المعلومات الجمركي في مقر الأمانة العامة الذي يربط ادارات الجمارك بدول المجلس آليا ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي في هذا المجال.

واستعرض المجلس الأعلى التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة حول ما اتخذ من خطوات لتنفيذ البرنامج الذي اقره في دورته الماضية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد اقصاه نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادي.. واكد على ان تقوم اللجان المختصة باستكمال الاجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة وفق ذلك البرنامج مؤكدا على تطبيق المساواة الكاملة في معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة نفسها وازالة أي قيود قد تعيق تحقيق هذه المساواة.

واطلع المجلس على التقرير الخاص بالبرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة في موعد اقصاه بداية ٢٠١٠ ميلادي والمقر من المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين واحيط علما بالاجراءات المتخذة من وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن معايير ارتقاء الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي والجدول الزمني لتنفيذ البرنامج.

ودعماً لخطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس واستجابة لمتطلبات الاتحاد الجمركي وتحقيقا لأهداف النظام الأساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية اعتمد المجلس الأعلى نظام القانون الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية والعمل به بصفة الزامية اعتبارا من بداية ٢٠٠٤ ميلادي كما اعتمد النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول المجلس والذي سيتم بموجبه انشاء هيئة خليجية موحدة للتقييس مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية هدفها مواكبة مايتطلبه قيام الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس للدول الأعضاء وضمان سلامة وجودة السلع التي تدخل إلى اسواق دول المجلس لما فيه صالح مواطنيها وتحقيق التنسيق المستمر بين اجهزة التقييس القائمة في كل منها.

وفي مجال التعاون الكهربائي والمائي وبهدف الاستخدام الأمثل لموارد المياه والكهرباء اكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائية التي يتفق عليها في اطار مجلس التعاون.

وحرصا من المجلس الأعلى على اهمية ربط دول المجلس بمختلف وسائل المواصلات التي تخدم تنقل المواطنين وتعزيز تواصلهم وزيادة حركة النقل التجاري انسيابا بين دول المجلس كلف المجلس الأعلى لجنة وزراء النقل والمواصلات باعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط المجلس.

وفي مجال النفط اكد المجلس الأعلى حرصه على استقرار اسواق النفط العالمية والعمل على موازنة العرض والطلب فيما يحقق اسعار مناسبة للنفط الخام بما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين ويكفل دعم الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي اكد المجلس على العمل بتأمين الامدادات النفطية لمواجهة أي ظروف طارئة تؤثر سلبا على استقرار اسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمي في اطار منظمة اوبك وبالتعاون مع الدول المنتجة خارج اوبك.

وفيما يتعلق بتفعيل التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية استعرض المجلس تقرير الأمانة العامة والمرفوع بهذا الشان واكد مجددا اقراره للمضي قدما لتعزيز التعاون بينهما وتقوية علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية اليمنية لما فيه خير شعوبها.

واطلع المجلس الأعلى على اخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وأخذ علماً بسير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين، وأصدر تفويضه للمجلس الوزاري بالتوقيع على ماسيتم التوصل اليه من اتفاقيات بين المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

تعميم تنقل المواطنين بين دول المجلس بالبطاقة الشخصية قريباً

وتأسيساً على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى بشأن التعليم، وخاصة ما ورد في وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، وإدراكاً لأهميتها في التطوير الشامل للتعليم، تابع المجلس الأعلى مسيرة العمل في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العملي والدراسة التي اعدها فريق الخبراء، تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين، بشأن التوجهات الخاصة بالتعليم، ووجه بتبني المقترحات الواردة في الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة والخطوات التنفيذية لتحقيقها.

كما تابع المجلس الأعلى الجهود المشتركة، التي تقوم بها الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات الصادرة في مجال توظيف القوى العاملة المواطنة، وتسهيل انتقالها بين دول المجلس.

وأكد المجلس على اهمية تعزيز فرص عمل المواطنين وتسهيل تنقلهم، بما في ذلك مد مظلة الحماية التأمينية، والمساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص.

القادة الخليجيون خلال القمة

وفي مجال التعاون القانوني، اعتمد المجلس الأعلى الوثائق التالية:

مشروع وثيقة الدوحة للنظام (للقانون) الموحد لأعمال كتاب العدل لدول مجلس التعاون ومشروع النموذج الاسترشادي لاتفاقيات التعاون القانوني والقضائي، ومشروع وثيقة ابو ظبي للنظام (للقانون) الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون.

وتعبيراً عن التزام دول المجلس بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، ودعم الجهود الدولية المتواصلة في مكافحة الإرهاب، أكد المجلس الأعلى على توصيات وزارات الخارجية والداخلية والعدل، بانضمام دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري، اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، والاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك، وصادق عليها.

وعبر عن ارتياحه عن سير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة وعن ماتم من خطوات وانجازات في هذا الشأن.

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، و صادق عليها.

وحرصاً من المجلس الأعلى على تعزيز التعاون والتنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب، بارك ابرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، وفوض اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية للتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وتسهيلاً لتنقل المواطنين بين الدول الأعضاء، وافق المجلس الأعلى على ماتوصل اليه اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن تعميم تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية في اقرب وقت.

كما اطلع المجلس الأعلى على قرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن توحيد بيانات جوازات السفر للدول الأعضاء، ورحب بهذه الخطوة لتسهيل اجراءات سفر المواطنين ودعم مسيرة العمل المشترك في دول المجلس وقرر إحالة هذا الموضوع للجهات المعنية لاستكمال المتطلبات الفنية.

واطلع المجلس الأعلى على ما توصلت إليه الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من مرئيات بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان، وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها، وبشأن موضوع المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والاسري، اطلع المجلس الاعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية، وقرر إحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن.

وكلّف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية:

- تقييم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية.
- معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.
- دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون.

واستعرض المجلس الاعلى المستجدات والاحداث الامنية محلياً، ودولياً، في ظل ما يشهده العالم اليوم من اعمال إرهابية خطيرة، وتدارس تداعياتها وآثارها على أمن واستقرار دول المجلس، بوجه خاص، وعلى المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام.

واعرب قادة دول المجلس عن استنكارهم وادانتهم الشديدة للاعمال الإرهابية البشعة التي استهدفت المجمعات السكنية والتي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الإرهابية في مدينة الرياض. واشاد المجلس الاعلى بكفاءة وقدرة قوات الامن في المملكة العربية السعودية، على إحباط المحاولات الإرهابية الإجرامية التي اكتشفت مؤخراً في مكة المكرمة، والتي كانت تستهدف المعتمرين وزوار بيت الله الحرام في شهر رمضان المبارك، بهدف نشر الرعب والفوضى والترويع في مجتمعاتنا المسالمة، والنيل من استقرارها وامنها. وأكد المجلس الاعلى مجدداً وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتأييده لكافة الإجراءات التي اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها، كما أكد على الموقف الثابت والراسخ لدول مجلس التعاون بشأن إدانة كافة الاعمال والجرائم الإرهابية بمختلف اشكالها وصورها، وايأ كانت الاسباب التي تتستر خلفها، والتي تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والقيم الانسانية والاخلاقية، مؤيدين في الوقت نفسه، كل تحرك وتعاون دولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله.

التأكيد على سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه والتعبير عن القلق ازاء استمرار الأوضاع الأمنية الصعبة

وإزاء المحاولات المغرضة لبعض الوسائل الإعلامية، للخلط والربط بين الارهاب والإسلام، أكد المجلس الاعلى على رفضه المطلق ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة، ودعا إلى عدم تحميل الإسلام والمسلمين مسؤولية الاعمال أو الممارسات البعيدة كل البعد عن روح الدين الإسلامي الحنيف، والدخيلة على معتقداته السامية التي تدعو إلى التعايش والتسامح والمحبة ونبذ العنف، وتحريم ترويع الآمنين والتعرض للمدنيين الابرياء. وأكد المجلس الاعلى على ضرورة قيام وسائل الإعلام بتفنيد هذه المحاولات، والتنسيق للتصدي لها.

وفيما يتعلق بتطورات الاوضاع في العراق، وانعكاساتها على الاوضاع الإقليمية والدولية، أكد المجلس الاعلى مجدداً على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي يعاني منها بسبب الاوضاع الامنية الراهنة، ورفض كل ما من شأنه ان يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعوة الاطراف الاخرى لاتباع النهج ذاته - كما أكد على أهمية ان يكون للامم المتحدة دور حيوي في العراق، تمهيداً لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن.

أعرب المجلس الاعلى عن ارتياحه للتوجهات الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة للعراقيين، ورحب بما صدر من مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تم التوصل إليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي، ويرى المجلس الاعلى في ذلك خطوة إيجابية على الطريق الصحيح ليتولى الشعب العراقي إدارة شؤونه وتحديد مستقبله خاصة وان البرنامج المقدم يشكل استجابة لمتطلبات عربية ودولية، ويتمشى مع قرار مجلس الامن رقم ١٥١١، ويتطلع المجلس إلى ان يؤدي ذلك إلى استقرار العراق الشقيق والخروج من محنته. وعبّر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ من استمرار الأوضاع الأمنية الصعبة وما ينجم عنها من معاناة إنسانية للشعب العراقي الشقيق، وفي هذا السياق أدان المجلس وبشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق، وعبّر عن خالص تعازيه لأسر وعائلات ضحايا هذه الأعمال الإرهابية وتضامنه مع دولها لمواجهة مثل هذه الجرائم.

وطالب المجلس الأعلى سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م المتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال في صون الأمن والاستقرار في العراق، وفي الوقت ذاته أكد المجلس الأعلى على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع أية اختراقات لحدودها.

كما أدان المجلس الأعلى عمليات القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والتي ارتكبها النظام العراقي السابق، وما تم اكتشافه من مقابر جماعية، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً وجسيماً لحقوق الإنسان، والمبادئ الإسلامية والأخلاقية والقيم العربية.

وفي هذا الخصوص يرحب المجلس بالقرار الذي اتخذه مجلس الحكم الانتقالي تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

وعبّر المجلس الأعلى عن أحر التعازي لأسر العراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الآن، وعن قلقه لاستمرار محنة أسر المفقودين، الذين لايزال مصيرهم مجهولاً.

كما أشاد المجلس بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣م حول ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن موضوع الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى.

ونوه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها، وطالب جميع الأطراف المعنية بمواصلة عملها معاً، لوضع حد للمسائل المعلقة، المتصلة بهذه القضية في أسرع وقت ممكن.

وطالب المجلس الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف والجهات العراقية المعنية لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق اثناء غزوه واحتلاله لدولة الكويت.

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال جمهورية ايران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، مستذكراً ومؤكداً على قراراته السابقة.

وبعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الإسلامية، أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى ان تثمر تلك الاتصالات والزيارات عن خطوات ايجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية ايران الإسلامية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس الأعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزأ لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة.

وبعد تقييم شامل، جدد المجلس الأعلى تكليفه للمجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

وتابع المجلس الأعلى بقلق بالغ التدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحديات التي تواجه عمليات السلام في الشرق الأوسط، من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في انتهاجها سياسة التصعيد، واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، وهدمها وتشريد أبنائها، واغتيال كوادرها، والتمادي في اصرارها على بناء ما تسميه «بالجدار الأمني»، بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، واجهاض خارطة الطريق، والعملية السلمية، الأمر الذي يشكل عائقاً وتحدياً لكافة الجهود العربية والدولية. وفي هذا السياق، يطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن أعمالها الاستفزازية وتهديداتها لسوريا ولبنان.

وفي هذا الاطار تابع المجلس ما ورد في خطاب أرييل شارون حول عزم الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار أحادي الجانب لتنفيذ ما يسمى بخطة الفصل «فك الارتباط»، رافضة بذلك اجراء أية مفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وأكد المجلس استنكاره الشديد لمثل هذه التدابير التي لا تخدم الجهود العربية والدولية المبذولة لاحياء عملية السلام.

وإذ يدين المجلس الأعلى هذه الممارسات الاستفزازية والوحشية، ليؤكد، مجدداً ان انهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، ووفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية والتي أكدت عليها مبادرة السلام وخطة خارطة الطريق، حيث ان ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وعبّر المجلس الأعلى عن ترحيبه بتبني مجلس الأمن الدولي، بالاجماع، بتاريخ ١٩ نوفمبر الماضي، القرار رقم ١٥١٥ الذي قدمته روسيا الاتحادية، والقاضي بدعم تطبيق «خارطة الطريق» الهادفة إلى التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان.

وإذ يجدد المجلس الأعلى التعبير عن تقديره للجهود الدولية البناءة وما قامت بها اللجنة الرباعية الدولية، وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس جورج بوش، ليدعو مجدداً، كافة الأطراف والمجتمع الدولي، إلى مضاعفة الجهود، للضغط على الحكومة الإسرائيلية للكف عن ممارساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبناء ما تسميه بالجدار الأمني، والتعاون الجاد والصادق مع الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء السيد أحمد قريع، للبدء في تنفيذ خارطة الطريق، لدفع عملية السلام في اتجاهها الصحيح.

وجدد المجلس الاعلى مطالبته لإسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع اسلحة الدمار الشامل، بما فيها الاسلحة النووية. وشدد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

دراسة معوقات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ودور القطاع الخاص في تعزيز التواصل المشترك

وفي اطار حرص وجهود دول المجلس المتواصلة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وادراكاً لاهمية دور الامم المتحدة وتعزيز أهدافها، رحب المجلس الأعلى بفكرة تطوير آليات العمل في الامم المتحدة لتمكينها من الاسهام بشكل أفضل للقيام بدورها الحيوي، وأعرب المجلس عن أمله في سرعة انجاز هذه الدراسة.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أثناء ترؤس سموه للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى، وما تحقق من انجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى، ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، التي قوبل بها اخوانه قادة دول مجلس التعاون، كما نوه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة، وادارة حكيمة، مما كان له أكبر الاثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، معبرين عن ثقتهم بأن دولة الكويت، أثناء ترؤسها لهذه الدورة، بقيادة سموه، ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة، والمضي بها نحو آفاق جديدة، في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة، وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الخامسة والعشرين، إن شاء الله في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال شهر ذي القعدة من عام ١٤٢٥هـ الموافق ديسمبر ٢٠٠٤م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

أكد اهتمام مسؤولين عرباً للعمل سوياً

موسى: لقائي بالأمير عبدالله كان مطولاً ومهماً ودار حول الوضع العربي وكيفية إصلاحه

الكويت - محمد الغنيم، سعد العجمي:

■ أبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى «الرياض»، عن أهمية لقائه سمو ولي العهد أمس الأول بالكويت، مؤكداً في معرض رده على سؤال «الرياض»، خلال تصريحه للصحفيين أمس أن اللقاء الذي تم بينه وبين سمو ولي العهد خلال زيارته لسموه في مقر إقامته بالكويت كان (طويلا) و(مهما) ودار في مجمله حول الوضع في العالم العربي وكيفية إصلاحه.

وفي سؤال حول دور العراق في الجامعة العربية، قال: إن دوره دور العضو الذي يحضر كل اجتماعات الجامعة ويعبّر عما يريد وكاشفاً عن وجود بعثة من الجامعة في العراق منذ يومين تقوم بإجراء اتصالات واسعة مع مختلف القوى السياسية حتى تكون على فهم عميق بكل الرغبات والمواقف. وحول (تشاؤمه) بوجود عمل عربي مشترك، أوضح أن التشاؤم لايزال قائماً لكن هناك أمنية أن يزول ذلك. وعن وجود خلاف بينه وبين الإمارات قال موسى: أنا لست أعلم أين الخلاف، لأن دولة مهمة من دول الجوار كإيران تطلب وتقترح أن تكون مراقبة في نظام الجامعة والرد «أهلاً وسهلاً»، ولكن هذا يتطلب إقرار صفة المراقب وهي غير مقرة في الجامعة، إضافة إلى أن يقر مجلس الوزراء ذلك.

لقاء الأمير عبدالله وعمرو موسى

وعن حمله لشيء للقمة الخليجية نفى موسى ذلك موضحاً بقوله: أنا ضيف ومراقب فقط ولم أحمل شيئا لها.

وحول مسألة الديون على العراق أوضح موسى أن رقم هذه الديون على الدول العربية (مهول) جداً، وهناك دول الآن ستتنازل عن جزء من ديونها، حيث إن العراق لا يستطيع خلال سنوات أن يفي بها، لذا هنالك حركة لضبط موضوع الديون على العراق. وفي سؤال عن ربط البعض بين الإرهاب والمناهج التعليمية قال موسى: هناك كلام كثير يقال ويستغل من قبل دوائر غير فاهمة للثقافة الإسلامية وهناك خلط من الدبلوماسيين والمداخلات الأمريكية، ونحن كدول عربية نتكلم عن تطوير المناهج وهذا أدى للكثير من الخلط في هذا الجانب. ولفت موسى في سياق تصريحه للإعلاميين إلى تفهم مسؤولين عرب كثر بأنه لا بد أن نعمل سوياً لأن ذلك فيه مصلحة للكل وهم مؤمنون بذلك.

أعرب عن ارتياحه لقرارات ونتائج القمة الخليجية

محمد الصباح: مكافحة الإرهاب محل توافق الجميع

الكويت - كونا:

■ اعرب وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد الصباح عن ارتياحه للنتائج التي توصل اليها الاجتماع التكميلي للمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الشيخ الدكتور محمد الصباح في تصريح للصحافيين بعد انتهاء الاجتماع ان الاجتماع الذي عقد صباح امس يهدف الى الانتهاء بشكل نهائي من مشاريع القرارات والبيان الختامي للقمة الذي تم اقراره من قبل القادة.

وبين ان العناصر التي اخذت وقتا وحيزا من النقاش موضوع التعليم وتطويره في دول مجلس التعاون الخليجي وتم مناقشة تفعيل آليات عمل مجلس التعاون والطرق المناسبة لعرض منجزات المجلس وكيفية تحسين اداء آليات العمل الخليجية المشتركة.

وردا على سؤال حول مناقشة موضوع مكافحة الارهاب قال الوزير الكويتي انه لم يأخذ حيزا لانه محل توافق اتفاق تام.

وحول مفهوم التعليم قال الشيخ الدكتور محمد الصباح هذا نتاج جهد بذل خلال عام كامل للدراسة المتعمقة.. وهي دراسة اخذت بآراء وثيقة ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الامير عبد الله بن عبد العزيز.

وأوضح ان الخطة المشتركة للتعليم والآراء التي وردت في الهيئة الاستشارية للتعليم هي نتائج عمل جدي وضعه الخبراء لمدة عام لتطوير التعليم في الخليج نافيا وجود اي ضغوط على دول مجلس التعاون اطلاقا لتغيير المناهج.

وأضاف قضية التعليم هي قضية حاضرة منذ خمسة عشر عاما ومجلس التعاون يولي التعليم اهمية خاصة وفيه برامج وطنية وضعتها دول مجلس التعاون لتطويع التعليم وهذا ليس نتاج اي حدث سياسي حيث ان قضية التعليم قضية وطنية كانت محل نقاش ومحل جهد مبذول من الجميع لتطوير اليات المؤسسات التعليمية وتنسيق المناهج وتطوير المؤسسات التعليمية.

وحول موضوع الجواز الخليجي الموحد قال الشيخ الدكتور محمد الصباح تم اتفاق على ان تكون هناك مباركة له وهناك جزئيات بسيطة تتعلق بمتطلبات فنية ان شاء الله يتم تداركها واستكمالها.

وأردف قائلا الشيء الممتاز في هذه القمة انها تؤكد على استمرارية البرامج الموضوعة وبتواريخها المحددة.. نحن لا نقفز فوق الاشياء لتحقيق حركات اعلامية نحن نمشي وفق خطى ثابتة وارضية صلبة وهناك مواعيد تم الاتفاق عليها لتحقيق الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وتوحيد العملة.

وأضاف هذه المواعيد متفق عليها بحثنا فقط في امكانية تسريعها ورأينا ان بعض المجالات ممكن التسريع بها والبعض الآخر لا يمكن والافضل ان نلتزم بالمواعيد التي تم الاتفاق عليها.

وشدد الشيخ الدكتور محمد الصباح ان العمل جاد وليس دعائياً فتوحيد اقتصادياتنا عمل جاد ولذلك اشكر اخواننا في مجلس الامة الكويتي الذي تجاوب بشكل سريع واقر اتفاقية العمل المصرفي في دول مجلس التعاون حيث تم الاتفاق في المداولة الاولى على السماح للمصارف الخليجية ان تفتتح افرع في الكويت وكذلك اقر في المداولة الاولى قضية التملك العقاري لدول مجلس التعاون في الكويت.

وأضاف نحن في الكويت خطونا خطوة كبيرة في انسجام القضايا الاقتصادية الواردة في الاستراتيجية الاقتصادية الخليجية مع المتطلبات التشريعية في الكويت وهو انجاز ايضا للكويت في هذا المجال. وأعرب الوزير الكويتي عن تفاؤله بالبرنامج الزمني والجهد والجدية لانشاء السوق الخليجية المشتركة والتي سترى النور في عام ٢٠٠٧ مشيرا الى ان الخطوات التي تم اتخاذها لانشاء الاتحاد الجمركي تبشر بالخير. واختتم وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد الصباح تصريحاته قائلا الاتحاد الاوروبي اخذ خمسين عاماً ليصل الى ما هو عليه الآن ونحن في خلال عقدين من الزمن حققنا ما حققه الاتحاد الاوروبي في خمسين سنة.

وكان المجلس الوزاري (وزراء الخارجية) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استكمل هنا امس مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال القمة الرابعة والعشرين ورفع مشروع البيان الختامي الى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

ووضع المجلس الوزاري اللمسات الاخيرة على مشروع البيان الختامي للقمة التي اختتم اصحاب الجلالة والسمو اعمالها بعد ظهر امس باعلان البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون.

لمسة الشفاء الأستشارية
استشاريون من فرنسا وألمانيا
★ تقويم الأسنان ٢٥٠ ريال شهريا.
★ تنظيف وتلميع الأسنان ٨٠ ريال.
★ علاج الجذور ٣٠٠ ريال.
★ تركيبات بورسلين ٣٥٠ ريال
مع الضمان
٢٣٤٧٧٥٨ - ٢٣٤٧٧٥٩

مركز الخدمات المتميزة النسائي
لتدريب الحاسب الآلي و اللغات
رقم الترخيص ٢٩٥١٠ / ٢هـ / ١

إلى : قسم التسويق المحترمين
يعتمد تحرير خطابات شكر لجميع الجهات اللاتي أولونا ثقتهم الكريمة بتدريب موظفاتهم و هم كالتالي:
مؤسسة الملك خالد الخيرية (لجنة دعم الدراسات العليا للسعوديات)
مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود الخيرية.
مركز والدة الأمير فيصل بن فهد للتوحد.
شركة المملكة القابضة.
وزارة التربية والتعليم.
وكالة كليات البنات التابعة لوزارة التربية والتعليم.
وزارة التخطيط والاقتصاد الوطني.
شركة مايكروسوفت العالمية.
مستشفى الملك فيصل التخصصي.
البنك السعودي الأمريكي.
البنك الأهلي التجاري.
شركة العليا العقارية (فهد وحمد بن سعيدان العقارية)
جمية الوفاء الخيرية.
شركة دار الأركان العقارية.
شركة نسما إنترنت.
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحده الإغاثية.
الندوة العالمية للشباب الإسلامي.
وشكر خاص لجميع طالباتنا لإختيارهن التدريب مع بروسيرف
إدارة المركز

هاتف: ٤٦٢٦٦٦٨ / ٤٦١١٦٥٥ / ٤٦١١٩٩٧ (٠١) فاكس: ٤٦٢٠٩١٦ - ص.ب: ١٣٧١٥ الرياض ١١٤١٤ المملكة العربية السعودية
E-mail: info@proserve-sa.com www.proserve-sa.com

طرح 365 وظيفة كمبيوتر في «تعليم البنات»

PRO-SERVE
Microsoft CERTIFIED
Technical Education Center

هاتف: ٤٦٢٦٦٦٨ / ٤٦١١٦٥٥ (٠١) - فاكس: ٤٦٢٠٩١٦ - ص.ب: ١٣٧١٥
الرياض ١١٤١٤ - طريق الملك فهد - خلف سامبا للصرافة فرع البديعة - هاتف: ٤٣٣٣٢٩٦
info@proserve-sa.com www.proserve-sa.com
نحو المستقبل